

## المسكوكات في شرقي الأردن في القرن التاسع عشر

### *Coins East Jordan in the nineteenth century*

عبد الرحمن صالح محمد<sup>1\*</sup>

الباحث الاول<sup>1\*</sup>: عبد الرحمن صالح محمد: قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة درنة، القبة، ليبيا. البريد الإلكتروني: [bwsghyrbdarhmn@gmail.com](mailto:bwsghyrbdarhmn@gmail.com)

تاريخ استلام البحث: 20 مايو 2026؛ قبول البحث: 4 يونيو 2026؛ تاريخ النشر الإلكتروني: 1 سبتمبر 2026

<https://doi.org/10.66358/sozusa.v5i3.003>

**المستخلص:** يقصد بالمسكوكات القطع النقدية المعدنية المتداولة بين الناس وباعتبار المسكوكات وحدة للتبادل التجاري فهي تختلف من دولة لأخرى، وتمثل العملة شكل يسهل التبادل التجاري مقارنةً بالأسلوب التبادلي القديم القائم على مقايضة السلع مباشرةً.

تتناول الدراسة نماذج المسكوكات التي سكّت وتم تداولها في شرقي الأردن باعتبارها مصدراً من مصادر تاريخ المنطقة، وقد ساد تداول المسكوكات العثمانية في شرقي الأردن في القرن التاسع عشر، وهي من الناحية الفنية تعتمد على الحروف العربية بالخط النسخ والثلث والرقعة والخط المشبك بشكل ملحوظ لاستيعاب العبارات الخاصة بالسلطان وألقابه، وكان يضرب بالإضافة إلى اسم السلطان توقيع المعتمد (الطرة) وكذلك ألقابه وصفاته.

**الكلمات المفتاحية:** القرن التاسع عشر، شرقي الأردن، مسكوكات.

#### \*Corresponding author:

**First Author<sup>\*1</sup> :** Abdulrahman Saleh Mohammed Department of History, Faculty of Arts, University of Derna, Al-Qubba, Libya. **E-mail:** [bwsghyrbdarhmn@gmail.com](mailto:bwsghyrbdarhmn@gmail.com)

**Received:** 20 May 2026; **Accepted:** 4 June 2026; **Publish online:** 1 September 2026

#### Abstract:

Coins refer to the metal coins that circulate among people. As coins are a unit of trade exchange, they differ from one country to another. Currency represents a form that facilitates trade exchange compared to the old exchange method based on the direct barter of goods . The study examines examples of coins minted and circulated in Transjordan as a source for studying the history of the region, Ottoman coins were widely used in Transjordan during the nineteenth century. Technically, they relied heavily on Arabic script, specifically Naskh, Thuluth, Ruq'ah, and Mushabbak, to incorporate phrases related to the Sultan and his titles, in addition to the Sultan's name, he would also strike his official signature (the crescent), as well as his titles and attributes.

**Keywords:** , 19th century, Transjordan, coinage

## 1. المقدمة:

يقع شرقي الأردن جنوب غرب آسيا ويتوسط المشرق العربي بوقوعه في الجزء الجنوبي من منطقة بلاد الشام والجزء الشمالي من منطقة شبه الجزيرة العربية وهي تمثل الضفة الشرقية من نهر الأردن، وكانت ضمن نفوذ الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر وقُسمت إدارياً إلى متصرفية الكرك والسلط وقضائي الطفيلة ومعان وهي تتبع سنجق حوران في بلاد الشام آنذاك وتعرف حالياً باسم المملكة الأردنية ، وقد وقعت هذه المنطقة تحت سيطرة قوى عديدة عبر التاريخ وخلال الحقبة المبكرة من الدولة العثمانية أدرجت منطقة شرقي الأردن تحت الولاية القضائية للمقاطعات العثمانية السورية ، أما الضفة الغربية من نهر الأردن فستتبع متصرفية القدس ومنطقة الجنوب والعقبة فكانت تتبع إدارياً تارة الحجاز ومتصرفية القدس تارة أخرى وفي بعض الأحيان كانت تُضم إلى مصر .

## 2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعطي لنا في معظم الأحيان تحديداً للحقب التاريخية الخاصة بملك أو إمبراطور أو أمير أو أي شخصية أخرى مصورة على وجه أو ظهر القطعة النقدية، وقد تعطي المسكوكات لمحة عن المجتمع أو أي أمة من الأمم ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة، كذلك تهدف الدراسة للاطلاع على الشؤون الاقتصادية والمالية فالمسكوكات تكمن أهميتها في إفادتنا عن القوة الاقتصادية والعلاقات التجارية بين الأمم والدول.

## 3. أسباب اختيار الدراسة:

من الأسباب التي دعت الباحث لدراسة هذا الموضوع هو الإحاطة بتلك المرحلة الاقتصادية، وتسليط الضوء على الأوضاع في تلك المنطقة في القرن التاسع عشر التي لم تحظ حسب علم الباحث بدراسة وافية، ومن هنا جاءت الرغبة في سد هذه الثغرة لإظهار بعض الحقائق التاريخية عن تلك المرحلة.

## 4. تساؤلات الدراسة:

هناك مجموعة من التساؤلات تهدف الدراسة للإجابة عليها منها : تعدد أنواع المسكوكات، واضطراب الوضع الاقتصادي ، وضعف الثقة في العملات المتداولة ، وأهم الخطوات الإصلاحية التي قامت بها الدولة للحفاظ على قيمة مسكوكاتها ، فقد تميز نظام النقد العثماني المستخدم في الأردن بالتنوع ، وتعدد النقود التي أصدرتها الدولة العثمانية سواء النقود الذهبية أو الفضية أو النحاسية ، وتختلف النقود في وزنها وكميات الذهب والفضة فيها ، وكانت تسك تلك النقود في استانبول أو القاهرة وكانت تختلف عن تلك التي تسك في دمشق وحلب وبغداد وغيرها من مناطق الدولة العثمانية ، هذا بالإضافة إلى النقود الأوروبية التي انتشر استخدامها في الأردن ، وقد أدى اختلاف كمية الذهب والفضة في النقود المتداولة إلى انخفاض قيمتها الشرائية ، وكثيراً ما أدى هذا الأمر إلى ظهور احتجاجات واضطرابات بين السكان .  
عليه قسم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة كالتالي:

### 1. المبحث الأول:

المسكوكات النحاسية والفضية المتداولة في الأردن خلال القرن التاسع عشر .



INTERNATIONAL  
STANDARD  
SERIAL  
NUMBER  
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

## 2. المبحث الثاني:

تطور المسكوكات الذهبية في الأردن في القرن التاسع عشر. ثم تأتي الخاتمة وتتضمن أبرز النتائج التي وصل إليها الباحث.

## 5. منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج السردى الوصفى ، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي وفق السياق التاريخي، و خلاصة ما وصل إليه من خلال دراسة هذه المجموعة النقدية (المسكوكات ) التي زودتنا بمعلومات تاريخية قيمة عن الأحوال الاقتصادية والمالية من خلال مراحل التحول التي طرأت على تلك النقود طوال القرن التاسع عشر من خلال الوزن والحجم وطريقة النقوش الكتابية ، ف تلك الخلفيات لم ترسم عشوائياً فهي تعبر عن خلفيات دينية وعقائدية وثقافية وعسكرية وفلسفية عميقة ، فكان فيها الابتكار والتأثير على فترات الحكم اللاحقة .

عند إعداد هذه الدراسة صادفت الباحث مجموعة من الصعوبات حيث أن معظم الوثائق اختفت في هذه الفترة في خضم الأحداث والاضطرابات والغزوات التي تعرضت لها بلاد شرق الأردن، وخاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر لهذا اضطر الباحث إلى الاستعانة بمجموعة من التقارير والكشوفات المتعلقة بالقدس والمحافظات السورية الجنوبية لعدم وجود إيالة أو سنجق شرقي الأردن لقلة السكان والمناخ الشبه صحراوي الذي يسود المنطقة ، وكذلك فإن معظم الكتابات عن مناطق الشام تتحدث عن فلسطين وسوريا بشكل كبير وربما يرجع ذلك للأسباب السابقة وقد استعان الباحث ببعض المراجع ومنها كتاب (عمان وجوارها) للمؤلف نوفان رجا الحمود، وكتاب (النقود العثمانية) باعتبارهما من المراجع الوثائقية الموثوق بها عند دراسة التاريخ النقدي للأردن.

## 6. المبحث الأول: المسكوكات النحاسية والفضية المتداولة شرقي الأردن خلال القرن التاسع عشر:

تعتبر منطقة شرقي الأردن كغيرها من المناطق التابعة للدولة العثمانية مرت بالعديد من المتغيرات خلال القرن التاسع عشر، فلم يكن شرقي الأردن ذا سيادة مستقلة وكان يتعامل بمسكوكات وعملات المسيطرين عليه فقد كان أشبه بالوديعة يستلمها من يسيطر على الأرض فلم تكن في شرقي الأردن حكومة أو ولاية وكانت مناطقها تتبع للسناجق والايالات المجاورة طيلة تاريخها (الكرملي، 1939م ، ص93) ، واستمر الوضع كذلك في القرن التاسع عشر فكانت عمان تتبع سوريا (دمشق) والقرى الموجودة على الضفة نهر الأردن الشرقية تتبع سنجق القدس ومناطق معان والكرك تتأرجح في تبعيتها بين الحجاز وولاية سوريا (إخلاص وآخر ، 2017م ، ص 701) ، أما مناطق غور الأردن الشمالية "البلقاء" تتبع قائممقامية "طبريا ، نابلس" حتى عام 1905م ، ومناطق العقبة في الجنوب كانت تتبع الحجاز وفي بعض السنوات كانت تضم إلى مصر (خريسات ، 2018م ، ص43).



INTERNATIONAL  
STANDARD  
SERIAL  
NUMBER  
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

أما بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لتلك المناطق فقد كان معظم السكان من البدو والفلاحين ولم تبرز طبقات اجتماعية مثل الموظفين والتجار إلا في مناطق محددة مثل السلط والكرك، بالإضافة إلى عدم وجود مدارس ومعاهد حرفية مما أدى إلى وجود تركيبة اجتماعية خاصة بتلك المناطق (أبو جابر، 2009م، ص 107 . 108).

بصفة عامة كان حكم العثمانيين للأردن لا يعدو كونه اسمياً وانصب اهتمامهم على شؤون قافلة الحج لمنطقة الشام المارة بشرقي الأردن، ونظراً لهذه الأهمية كانت بعض مناطق الأردن تتبع الأستانة مباشرة وأسسوا لذلك نقاط إدارية (أمنية) في عجلون ومنطقة الكرك والشوبك (المناصير، 2015م).

كانت فترة القرن التاسع عشر مليئة بالكثير من الأحداث والثورات والحروب التي تعرضت لها الدولة العثمانية وكان لها انعكاس كبير على منطقة شرقي الأردن منها غزوات الحركة الوهابية بداية القرن التاسع عشر وسيطرة إبراهيم باشا محمد علي على الشام 1932م، والانتفاضات المحلية في الشام نتيجة زيادة الضرائب وانخفاض قيمة العملة وتأثير الاستبداد والتدخلات الأجنبية في شؤون الدولة الداخلية، كل ذلك أثر على انخفاض قيمة المسكوكات في مناطق الأردن موضوع الدراسة وعلى تنوعها واختلاف مصادرها (الطبايلي، 2010م)، كان لهذا الأمر بالغ الأثر في ظهور مسكوكات أجنبية بالإضافة إلى المسكوكات الرسمية للدولة.

كان لابد من تسليط الضوء بشكل سريع على الأوضاع المحيطة والمؤثرة في شرقي الأردن لتكوين فكرة عامة ومبسطة عن تلك الفترة، مما لا شك فيه أن العملة العثمانية كانت هي العملة الرسمية (اسمياً) للدولة وهي الأكثر تداولاً في شرقي الأردن بداية القرن التاسع عشر، الذي تميزت فيه المسكوكات العثمانية بالابتعاد عن النصوص القرآنية وتعويضها بالألقاب الفخرية والأدعية، واختفاء أسماء حكام الإيالات وظهور اسم السلطان فقط وظهور رسومات عمرانية ونباتية محورة، وقد شهدت الأردن تطوراً محدوداً في المسكوكات حيث لم يكن هناك نظام نقدي موحد أو عملة خاصة بالمنطقة واعتمد السكان على مجموعة متنوعة من العملات المتداولة بما في ذلك المسكوكات العثمانية ومسكوكات أجنبية مختلفة (عطيف، 2022م، ص 957)، وقد انقسمت تلك المسكوكات إلى ثلاثة أنواع: النحاسية، الفضية، الذهبية.

## 6.1 المسكوكات النحاسية:

ساد في تلك الفترة تداول عدة أنواع من عملات النحاس والنيكل والمركبة من النحاس والفضة، في منطقة شرقي الأردن منها، البارة، الفلس (الفلوس)، الدرهم، البشلك، المتيك (الطراونة، 1990م، ص 47).

### 6.1.1 البارة:

هي كلمة فارسية تعني قطعة أو جزء، وهي تعتبر أصغر وحدة نقدية في الدولة العثمانية، وقد جرى سكها لأول مرة عام 1520م كعملة فضية وكانت نسبة الفضة بها تصل إلى 60% (اوغلو، 1980م، ص 107، 108)، والنحاس ما يقارب 40% ثم أعيد سكها في عهد السلطان محمود الثاني وكان نسبة النحاس هي الأكبر في مكوناتها (السوارية، 1996م ص 385)، ثم سكت من جديد سنة 1844م جرى فيها استبدال النيكل بالنحاس واطلق عليها في شرقي الأردن لفظ (الفرط) (سجلات محكمة عمان الشرعية، 1902م، ص 12)، وقد جرى تداولها في شرق الأردن في النصف الأول من القرن التاسع عشر (عيال، 2005م، ص 155)، وقل تداولها في النصف الثاني من نفس القرن نتيجة انخفاض سعرها وكانت تنقسم إلى عدة أقسام منها البارة الواحدة، والخمس بارات والعشرين بارة والأربعين بارة، وكان القرش يساوي أربعين



INTERNATIONAL  
STANDARD  
SERIAL  
NUMBER  
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

بارة ، وقد حلت البارة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر محل الأفجة كوحدة للنقد العثماني في عدة ولايات منها مصر والشام (الطراونة، 2000م، ص242) .

#### 6.1.2. الفلس (الفلوس):

استخدم على نطاق محدود في منطقة شرقي الأردن بعكس البارة وهو من الوحدات الصغيرة ومن وحداته 1، 5، 10 فلس، وقد سكت في السنة العشرين من حكم السلطان محمود الثاني وكان وزنها يتراوح من 15 الى 18 غرام، وقد نقش على الوجه سنة السك رقم 20 ورسم على الظهر شكل هندسي من تقاطع مثلثين (الخالدي، 2009م، ص163).

#### 6.1.3. الدرهم:

استخدم لوزن الفضة وكانت عشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل فضة، واستخدم كوحدة نقدية في المعاملات المالية التجارية وفي دفع ديوات القتلى، واستخدم في مناطق الاردن من الجهتين الشرقية والغربية لأن المحكمة الشرعية لتلك المناطق كانت في مدينة القدس (الحزماوي، د. ت)، ص 23).

#### 6.1.4. البشلك:

كلمة عثمانية من جزئين (بش) وتعني خمسة و(لك) تدل على النسبة سكت البشلك في عهد السلطان سليمان الثاني 1690م، ثم اعيد سكها في عهد السلطان محمود الثاني عام 1808م تحت اسم جهادية (سجلات القدس الشرعية، 1867م، ص48)، وكانت 20 بشلك جهادية تزن 8 دراهم أي ما يوازي 25 غرام وقيمة البشلك تساوي 5 بارات، ومن اجزاء البشلك النصف والربع (غنايم، 1999م، ص519).

#### 6.1.5. المتيلك:

هي عملة نحاسية رخيصة انتشرت في مناطق نهر الاردن، سكت في عهد السلطان محمود الثاني وكانت تساوي من 3 الى 4 بارات (عيال، 2005م، ص76)، وفي العقد الاخير من القرن التاسع عشر كان المتيلك يساوي 10 بارات (السوارية، 1996م، ص384).

لقد كان العرب يتداولون مسكوكات نحاسية منها الحبة والدانق، وسكت عملة نحاسية صغيرة تعادل 3 بارات سميت السحتوت نظراً لصغر حجمها وكان تداولها في ولاية الشام محدوداً (الكرملي، 1939م، ص255)، وفي نهاية القرن التاسع عشر شكل التعامل بالعملات النحاسية إرباكاً للدولة وللتجار؛ لصعوبة التعامل بها واختلاف قيمتها الحقيقية مما حدا بالولاية السورية التي كانت عمان تتبعها بمنع تداول العملات النحاسية المسكوكة بالخارج (المدني، 2004م، ص180).

#### 6.2. المسكوكات الفضية:

طراً انخفاض كبير على العملة العثمانية بداية القرن التاسع عشر نتيجة تراكم الأزمات المالية والنقدية اواخر القرن الثامن عشر واتساع الاستدانة الداخلية والخارجية من عدة دول منها فرنسا وإسبانيا والمغرب وهولندا (باموك، 2005م، ص401).

قد اضطرت الدولة لتخفيض وزن العملة لرفع واردات الخزينة العامة وقد جرى التخفيض في عهد السلطان محمود الثاني على مرحلتين 1808م -1822م بسبب نفقات الحروب وانخفاض عائدات الدولة وعدم ثقة الناس بالعملة نتيجة





INTERNATIONAL  
STANDARD  
SERIAL  
NUMBER  
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

انتشار التزوير وتغول صياغة العملة في استانبول (الخالدي، 2009م، ص 43-163)، كما أن المسكوكات كانت تضرب في مدن مختلفة بالدولة العثمانية نتيجة منح السلاطين صلاحيات لولايتهم (صالح، 2017م، ص 733)، كل هذا أدى إلى ظهور مسكوكات و عملات أجنبية منافسة في المنطقة خاصة أن منطقة شرق الأردن متاخمة للأماكن المقدسة التي تعج بالحجاج ومسكوكاتهم المتنوعة (طريف، 1994م، ص 595)، وفي هذا الإطار لا نستطيع فصل تاريخ الأردن عن فلسطين؛ لأن هناك ما نستطيع أن نسميه تواء عاطفي وعضوي شبيه إلى حد كبير للعلاقة بين سوريا ولبنان، فلذلك لا نستطيع التحدث عن تاريخ شرقي الأردن بمعزل عن تاريخ فلسطين نظراً للترابط الأسري والقبلي بين ضفتي نهر الأردن، وما نتج عن ذلك تجارة وتطابق في اللباس والعادات والتقاليد (الرواضية، 2021م، ص 154).

وقد كانت المسكوكات الفضية وحدة التعامل الرئيسية في مناطق شرقي الأردن وقد جرى تداول العديد منها ومن أبرزها (السوارية، 1996م، ص 386):

#### 6.2.1. الأقعة:

هي عملة فضية وهي عملة سلجوقية استمر العثمانيون في تداولها ثم سكها من جديد في عهد أورخان الأول (التل، 2025م، ص 34)، وهي أول مسكوكة عثمانية استمرت كعملة أساسية حتى أواخر القرن السابع عشر، وكانت الضرائب العثمانية تجمع من منطقة شرقي الأردن عن طريق الأقعة ونسبة الفضة بها تقارب 90% ثم تقلصت إلى 50% نظراً لكثرة الحروب والأزمات التي تعرضت لها الدولة العثمانية (طريف، 1996م، ص 116)، وقد وصف الرحالة لورنس أولفنت الذي زار شرقي الأردن عام 1880م بأن الضرائب العثمانية منخفضة جداً وربما يرجع ذلك إلى الطبيعة الشبه صحراوية للأقاليم وضعف موارده الاقتصادية، وفي عام 1881م سيطر رأس المال الأجنبي على استخراج (الباطنية) مقابل الديون في أراضي الشام ومنها ثروات البحر الميت كالملاح وأدى ذلك إلى ظهور عملات أوروبية متعددة في منطقة شرقي الأردن (طريف، 1996م، ص 119).

#### 6.2.2. القرش:

استمر القرش الأوروبي في التداول في الدولة العثمانية حتى عهد السلطان سليمان الثاني 1687م حيث سك لأول مرة قروش عثمانية من فئة القرش الواحد والنصف القرش، ثم استمر سك القروش من فئة عشرة إلى عشرون قرش (محمود، 2009م، ص 104)، وقد أشارت السجلات الشرعية في مدينة القدس إلى تداول القروش في منطقة القدس وما حولها من غرب وشرقي الأردن في القرن التاسع عشر، وقد ذكر الرحلة السويسري (بوكهاردت) الذي زار شرق الأردن بداية القرن التاسع عشر أن بدو منطقة البلقاء من بني صخر كانوا يتاجرون بمادة حشائش الحمض مع بلدة نابلس التي تشتهر بصناعة الصابون، وكانوا يتعاملون بالقروش العثمانية ويتقاضون خمسة قروش عن كل حمل وقرشين للكاتب وتأخذ بلدية السلط قرشا عن كل حمل (جب وآخرون، 1997م، ص 58)، وقد تداول في شرقي الأردن نوعان من القروش هما القرش الأسدي والقرش الجرك (الشرك) (سجلات مدينة القدس، 1868م، ص 36)، وسمي القرش الأسدي لوجود صورة أسد على أحد وجهيه واستخدم بكثرة في مناطق نهر الأردن (البنك المارك)، وسمي كذلك بالقرش الصاغ أي الصحيح وقيمه تساوي 40 بارة، أما القرش الجرك فكلمة (الجرك) تعني قيمة العملة وأصلها (جورك) وهي كلمة تركية تعني مغشوش وقد استعمل الجرك في المعاملات التجارية والمالية وفي دفع المهور والنفقة وغيرها (طريف، 1994م،



INTERNATIONAL  
STANDARD  
SERIAL  
NUMBER  
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

ص594)، وقد استخدمت بمنطقة السلط شرقي الأردن عدة أسماء ذات دلالات خاصة تم إطلاقها على مسكوكة القرش منها لفظ (قرش رائج) لتمييزه عن القروش المتداولة في أماكن أخرى، وكلمة (قرش العين) وهي القروش الإستنبولية للتفريق بينها وبين القرش الشامية؛ لأن القرش الشامية يعادل ثلاثة قروش عين استانبولي في عام 1816م، ويعتبر القرش الصاغ قرش كامل الوزن وقد استخدم في السلط مع أجزائه من الربع والخمس وثلاثة أرباع (سجلات القدس الشرعية، 1862م، ص154)؛ (محمود، 2009م، ص56).

### 6.2.3. الزلطة:

قطعة نقدية فضية بولندية عُرفت باسم (زولوطه) في مناطق الأردن وهي تزيد عن القرش بثلاثة أرباع ومن أجزائها زلطة تساوي 60بارة ووزنها ثمان دراهم أي أكثر من 27 قيراط، وهناك زلطة من فئة 30بارة ووزنها 4دراهم أي ما يعادل 13.5غرام وقد استخدمت في معاملات العقارات الوقفية ولم تعد تستخدم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (محمود، 2009م، ص75).

### 6.2.4. الريال الوزري:

تم سكّه في عام 1800م في عهد السلطان سليم الثالث وقد تم تداوله على نطاق محدود جداً في مناطق الأردن وسمي أيضاً الريال الزهراوي لوجود زهرة منقوشة على أحد وجهيه، وقد استخدمت الفلاحات قطع الريال الزهري زينة لعمرة رؤوسهن (الحجاب) وكانت هناك أنواع أخرى من مسكوكات الريال منه الريال المصري والريال الإنجليزي الذي يسمى في منطقة الأردن أبوشويشة، والريال المجري والروسي المسميان (أبو عمود) وهي عملات غير رسمية وقيمتها أقل من الريال العثماني، والجدير بالذكر أن نساء منطقة الحصين إحدى مقاطعات لواء عجلون شرقي الأردن كن يقمن بخياطة الريالين المجري والروسي على شقيفة يلقينها على ظهورهن تسمى (الريان) كنوع من الزينة لوجود زخارف متناسقة عليهما، وكان ذلك يعد علامة على الثراء والجمال (محمود، 2009م، ص80-84).

### 6.2.5. الريال المجيدي:

تم سكّه في عام 1840م وسمي بالمجيدي نسبة إلى السلطان عبد المجيد الأول حيث تم استجلاب الآن حديثة لضربخانة إستانبول من لندن وعمل مهرة (عبال، 2005م، ص152)، وكان الريال المجيدي عند سكّه يساوي 20قرشا وله أجزاء منها نصف المجيدي يساوي 10قروش وربع المجيدي يساوي 5قروش، ويوجد على وجهه الأول ختم السلطان وعبارة عز نصره مزخرفة بشكل دائري بأثنا عشر هلال تتلامس مع اثنا عشر نجمة وزهرة وقد كان وزنه عند سكّه 7 دراهم و8قراريط أي أكثر من 24غرام ووزن نصف الريال حوالي 12غرام وربع الريال المجيدي ما يقارب 6 غرام. في عام 1844م تم سك ريال مجيدي جديد بوزن يقارب 19 غرام فضة و4غرام نحاس وضربت منه فئات 2,3,4,5 ونقش عليها اسم السلطان ولقب خان (محمود، 2009م، ص111)، ثم تم سك الريال الحميدي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وهو نفس مواصفات الريال المجيدي تقريبا. يعد الريال المجيدي أكثر المسكوكات تداولاً بعد القرش في بلاد الأردن ودخل الريال المجيدي في مختلف التعاملات التجارية من بيع وشراء ودين ورهن (الفاعوري، 2023م، ص98).



INTERNATIONAL  
STANDARD  
SERIAL  
NUMBER  
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

وفقا للسجلات الشرعية بالقدس والمناطق المجاورة حول نهر الأردن فقد تعرض الريال المجيدي للمسح والنقص في وزنه وفُقد على أثر ذلك بعضاً من قيمته، مما دعا وزارة المالية بالدولة العثمانية لإصدار قرار عام 1886م تقرر من خلاله قبول الريالات المجيدية التي تعرضت للمسح الكلي أو الجزئي ، وألزم القرار الصرافين والمحتكرين بقبول تلك الريالات دون عراقيل ، وفي خضم انخفاض مستوى المعيشة بين الأهالي في منطقة حوض الأردن حولت وزارة المالية العثمانية مبالغ كبيرة من الريالات المجيدية إلى مسكوكات كسرية ففي عام 1897م ، قامت الدولة بتحويل مائة ألف ريال عثماني إلى مسكوكات كسرية منها أربعين ألف سكة من فئة القرش وستون ألف من فئة القرشين (طريف ، 1994م، ص 594) .

هناك بعض المسكوكات الفضية المتداولة بشكل محدود جداً منها البرغوث وقد سك في عهد السلطان عبد العزيز 1863م، وسميت بذلك لصغر حجمها ومنها البرغوث الكبير ويساوي 100 بارة (أبومية) والبرغوث الصغير بمقدار 50 بارة (أبو خمسين) (عيال، 2005م، ص 153).

## 7. المبحث الثاني: تطور المسكوكات الذهبية في شرقي الأردن في القرن التاسع عشر:

تنوعت المسكوكات الذهبية المتداولة في شرقي الأردن خلال القرن التاسع عشر وكانت المسكوكات العثمانية الذهبية أكثر العملات تداولاً في شرقي الأردن وعلى رأسها: الليرة العثمانية، الخيري، الجهادي، البندقلي (أفندي، 1903م، ص 598).

### 7.1. الليرة العثمانية:

قام السلطان عبدالمجيد بسك ليرة ذهبية ذات نسبة عالية من الذهب تصل إلى 916 غرام من آلاف وتزن درهمين وأربع قراريط واعتبرت عملة التداول الرئيسية وقيمتها 100 قرش وعرفت في شرقي الأردن باسم القرش الصحيح وقد زينت الليرة المجيدية بزخارف على شكل فراشات وفي القسم الأعلى الطغراء (الختم) وسبعة نجوم وعلى وجهها سنة الضرب وأغصان نبات الغار وعبرة (عز نصره) (محمود، 2009م ، ص 95) ، وانقسمت الليرة العثمانية (المجيدية) إلى عدة أجزاء منها الربع والخمس وقد شاع استخدامها في مناطق شرقي الأردن وكانت محل ثقة الأهالي في تعاملاتهم المالية والتجارية ،ونظراً لاختلاف سعر الليرة العثمانية من ولاية لأخرى فقد قام الصيارفة بشراء العملة من الأستانة بمبلغ 107 قروش وبيعها في مناطق ولاية الشام بمبلغ 133 قرشاً (غنايم ، 1999م ، ص 449) .

كانت الليرة الفرنسية أكثر العملات الأجنبية تداولاً ثم جاءت الليرة الإنجليزية وبعدها جاءت مسكوكات أجنبية أخرى ولكن بنطاق محدود منها مسكوكات روسية وإسبانية وغيرها (المحامي ، 1993م ، ص 323)، ومن أسباب ظهور هذه العملات الامتيازات الأجنبية وقرب الأردن من الأراضي المقدسة بالضفة الغربية لنهر الأردن (كفاي ، 2022م ، ص 15) ، حيث جلب الحجاج المسيحيين سلعهم التجارية ومسكوكاتهم المتنوعة وهذا أدى إلى كثرة المسكوكات في تلك المناطق (البطوش ، 2004م ، ص 77)، وسنعرض أهم تلك المسكوكات التي حظيت بثقة التجار والأهالي في معاملاتهم المختلفة .

### 7.2. الليرة الفرنسية:





INTERNATIONAL  
STANDARD  
SERIAL  
NUMBER  
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

أكثر العملات الأجنبية تداولاً في شرقي الأردن ويعود ذلك للعلاقات الاقتصادية بين فرنسا والدولة العثمانية وتعود بداياتها إلى عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566م حيث تم منح امتيازات اقتصادية لفرنسا في معاهدة 1536م (غنايم، 1999م، ص 449)، واستمرت العلاقة بين الدولتين وزاد في القرن التاسع عشر حيث أصبحت فرنسا أكثر دولة تتاجر مع بلاد الشام، واستعملها لعملتها الذهبية في تجارة القطن على ضفاف نهر الأردن نتيجة زيادة الطلب عليه خاصة بعد الحرب الأهلية الأمريكية عام 1856م (السواري، 1996م، ص 365)، ونتيجة لاستعمالها على نطاق واسع في المعاملات المالية والتجارية في مناطق الأردن وخاصة في البيع والشراء اختلف سعر الليرة الفرنسية من فترة لأخرى وحسب مقايضتها بنوع القرش عام 1865م فهي تعادل 108 قروش أسدية كما استخدمت الليرة الفرنسية في عمليات تسديد الدين والرهن وفي سنة 1887م أصدرت نظارة الداخلية قانوناً بمنعت بموجبه تداول المسكوكات الأجنبية من النحاس والنيكل والفضة واستتنت المسكوكات الذهبية، وقد تم إعفاء التجار الفرنسيين من بنود القانون العثماني وتمتعوا أيضاً برسوم جمركية أقل وحرية في التجارة والملاحة، وقد لاقت الليرة الفرنسية ثقة سكان الأردن لثبات سعرها حتى دفعت بها المهور في بعض الأحيان (المحامي، 1993م، ص 223-230).

### 7.3. الليرة الإنجليزية:

حلت الليرة الإنجليزية في المرتبة الثانية في التجارة مع الشام بعد الليرة الفرنسية فقد افتتحت إنجلترا أول قنصلية في القدس عام 1838م وكان لها رواج كبير في فلسطين وحول ضفاف نهر الأردن، وقد كانت قيمة الليرة الإنجليزية مرتفعة عن باقي الليرات الأجنبية الأخرى مما حدا ببعض الأهالي للاحتفاظ بها، وقُدرت قيمتها 115 قرشاً صحيحاً و123 قرشاً شرك (الحزماوي، 2007م، ص 382).

### 7.4. الليرة المسكوبية:

مسكوكة روسية وقد قدمت لمنطقة الأردن مع الحجاج الروس وهجرة بعض اليهود من روسيا بعد عام 1882م وشاعت في مناطق القدس لكنها كانت تتداول في شرقي الأردن على نطاق محدود، وكانت المسكوبية تساوي 98 قرشاً صاعاً، و104 قرش شرك (الكرملي، 1939م، ص 231).

### 7.5. الريال:

أصلها إسباني وتعني الملكي ومنها ريال سنكة أوسينكو وهي كلمة إيطالية تعني خمسة وقد استخدمت على نطاق محدود في الأردن.

#### 7.5.1. ريال شوشة:

أبوشوشة وهو ريال ذهبي ويتراوح سعره ما بين 20 إلى 25 قرشاً وقد استخدم في مناطق شرقي الأردن (الحزماوي، 2007م، ص 386).

#### 7.5.2. ريال عامود:

هو مسكوكة ذهبية روسية وسمي (أبو عامود) في مناطق شرقي الأردن، وهو نوعان ريال مخزوق، وريال غير مخزوق (الكرملي، 1939م، ص 231)، ووصلت قيمته في منتصف القرن التاسع عشر إلى 32 قرشاً واستخدم بكثرة في

مناطق شرقي الأردن وخاصة في مناطق السلط وجوارها ودخل في كافة المعاملات التجارية (رافق، 1985م، ص 88-91).

## الخاتمة:

تناول البحث المسكوكات التي سكّت وتم تداولها في منطقة شرقي الأردن خلال القرن التاسع عشر، وقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن القرش هو الوحدة الأساسية في التعامل النقدي وهو أكثر المسكوكات تداولاً في منطقة شرقي الأردن بنوعيه الصاغ والشرك رغم اختلاف سعره من منطقة إلى أخرى، وقد أدى ذلك أن تحدد قيمته في العمليات التجارية من شراء ورهن ودين على أساس تحديد قيمة الليرة الذهبية العثمانية أو الريال المجيدي، نظراً لثبات قيمة هاتين العملةتين بالمقارنة مع القرش كما تبين أن لتلك المسكوكات علاقة قوية بالفنون الإسلامية والكتابة بالخط العربي مما نتج عن ظهور طبقة حرفية ماهرة من حيث سك العملات وصباغتها؛ لأنها تعتبر وسيلة للدعاية للدولة.

كما اتضح من خلال البحث بعد إعطاء الامتيازات للدول الأجنبية وعلى رأسها إنجلترا وفرنسا وخاصة فترة الضعف في القرن التاسع عشر وفقدان اليونان، وتأثر السلاطين بالتقدم التكنولوجي الأوروبي وخاصة بعد الحملة الفرنسية على مصر كل ذلك أدى إلى زيادة نفوذ الجاليات الأوروبية في الدولة وخاصة في المناطق المقدسة بفلسطين الموجودة على الضفة الغربية لنهر الأردن وهذا أدى إلى امتدادها إلى ضفة النهر الشرقية (موضوع البحث) وهذا الأمر امتد إلى الجانب الاقتصادي حيث انتشرت المسكوكات والعملات الأوروبية في تلك المنطقة منها الفرنسية والإنجليزية والهولندية والألمانية والدولار الأمريكي والريال الإسباني والنمساوي وغيرها وأصبحت متداولة بشكل كبير رغم أنها لم تكن رسمية، كل ذلك مهد لسيطرة الرأسمال الأجنبي على امتيازات السكك والبنوك وحق الأجانب في التملك والشراء وفي النهاية أدى ذلك إلى ضعف الاقتصاد وأصبحت الدولة العثمانية وبالأخص منطقة الشام سوقاً لتصريف المنتجات الأوروبية، وهذا بدوره أدى لتراجع العملة المحلية ولمكانة الدولة العثمانية.

## المراجع:

أبو جابر، ر. (2009). تاريخ شرقي الأردن واقتصادها خلال القرن التاسع عشر ومنتصف العشرين. دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع.

باموك، ش. (2005). التاريخ المالي للدولة العثمانية (ع. ل. الحارس، مترجم). دار المدار الإسلامي.

البطوش، ز. ع. ح. (2007). تاريخ قضاء العقبة (1892-1924م). دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

الحزماوي، م. م. ص. (2007). النقد الأجنبي في مدينة القدس وقراها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر: دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، 15(2)، 373-394  
<https://doi.org/10.33976/1442-015-002-010>

الخالدي، ه. ج. ع. (2009). الكنى والألقاب على المسكوكات العثمانية. مجلة آداب البصرة، 50(5)، 187163-.

داود، ج. ف. ط. (1994). السلط وجوارها 1864-1921م. بنك الأعمال.



INTERNATIONAL  
STANDARD  
SERIAL  
NUMBER  
INTERNATIONAL CENTRE

Google Scholar



Crossref doi

DOAJ

ISSN: 3078 – 2767 Online

- سعادة، ع. ك.، والعطوى، إ. خ. (2017). الأوضاع الإدارية في قضاء صفد خلال العهد العثماني (1281-1333هـ/1864-1914م). مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، 14(2)، 699-740  
<https://doi.org/10.51405/0639-014-002-009>
- السواري، ن. ر. ح. (1995). عمان وجوارها خلال الفترة 1281هـ/1864م-1340هـ/1921م. بنك الأعمال.
- الطراونة، م. س. غ. (1992). تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك 1864-1918م. وزارة الثقافة.
- الطراونة، م. س. غ. (2000). قضاء يافا في العهد العثماني: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية، 1281-1333هـ/1864-1914م. وزارة الثقافة.
- عطيف، ن. (2022). المسكوكات الإسلامية المحفوظة بالمتحف العمومي الوطني لشرشال: حديثة الاكتشاف. مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، 6(3)، 944-959.  
<https://doi.org/10.37168/1957-006-003-040>
- علي، أ. ص. (2017). الضربخانة العثمانية: دراسة تحليلية. مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، (60)، 719-744  
<https://doi.org/10.21608/ARTMAN.2017.149237>
- عيال سلمان، إ. أ. س. (2005). تاريخ قضاء الطفيلة (1309هـ/1892م-1365هـ/1946م) [رسالة ماجستير، جامعة مؤتة].
- غنايم، ز. غ. ع. (1999). لواء عكا في عهد التنظيمات العثمانية 1281-1337هـ/1864-1918م. مؤسسة الدراسات الفلسطينية .
- الكرملي، أ. م. (1939). النقود العربية وعلم النميات . المكتبة العصرية.
- كفاي، ز. ع. (2022). آثار الأردن في تقارير المستكشفين والرحالة الأجانب: مرحلة ما قبل تأسيس إمارة شرقي الأردن في عام 1921م. المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، 16(3)، 139-183.
- المدني، ز. ع. (2004). مدينة القدس وجوارها في أواخر العهد العثماني 1246-1336هـ/1831-1918م.
- الفاعوري، م. ه. م. (2023). السلط إرث السلطان في العهد العثماني . المكتبة الوطنية.
- المحامي، م. ف. ب. (1993). تاريخ الدولة العلية العثمانية . دار النفائس.
- جب، هاملتون، وبوين، هارولد. (1997). المجتمع الإسلامي والغرب وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى (عبد المجيد حسيب القيسي، مترجم). دار المدى.
- خريسات، م. ع. (2018). تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية: الجزء الأول: الأردن في العهد العثماني في القرن التاسع عشر حتى عام 1914. دائرة المكتبة الوطنية.



ISSN: 3078 – 2767 Online

رافق، ع. ك. (1985). بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث. دمشق 287.  
الوثائق الشرعية:

سجلات محكمة عمان الشرعية (1902).

سجلات القدس الشرعية (1862)

سجلات القدس الشرعية (1867)

سجلات القدس الشرعية (1868)

المواقع الالكترونية:

الطبايلي، ع. ح. (4 يناير، 2010). تاريخ النقود في الإمبراطورية العثمانية بين المحلية والعالمية. رباط/الكتب.

أفندي، ض. ي. (1 يوليو، 1902). المالية العثمانية. المشرق، (13)

المناصير، م. (23 أغسطس، 2015). تاريخ الأردن في العهد العثماني. كل الأردن.

التل، ت. أ. (25 نوفمبر، 2025). إربد زمن القجة أو الأقجة، القلعة نيوز.